المملكة التونسية — الحمد لله وحده — لا إله إلا الله وحده

الوزارة الكبرى

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض
مع الأمور إليه عبد محمد الناصر بن الشيخ باي صاحب
الله تعالى الحالة وملك من الوارثين بإحالة أبي
من المنشور من الفلاحة والجلود الأبعد فإنه بناء على
ما حضرتنا من الغلبة الأكبر بوعدنا والسعي المتواصل لجلب أسباب
السعادة لهم أخذنا منذ مدة طويلة في النظر في التغييرات التي
يمكن إجراؤها تدخلا لتلك الغاية ولا تنقطع عن العمل لتحقيق إنجازها
بالإعانة الثمينة المستمدة من الحكومة الفرنسوية
وقد أمكن الآن إنجاز البعض من تلك التغييرات الموجب تحقيقها
المبني على قواعد التروي والاحتياط وهذا التغيير من شأنه
تحقيق التعريف بين السلطة الإدارية والسلطة العدلية
بحكم مجلس الاستئناف والمجلس البلدي بوزارة وقد تقررت جميع الآن
كل الشروط اللازمة واللوازم التي تصرفوا بالإمضاء وبإضافة علامة
عند الأحكام العدلية التي اقتضت لحالات حضرتنا بإصدارها
وعليه فقد أمضينا هذا التنبيه إجراء الآن لتلك الحكم
المنفي في إصدار الأحكام في القضية التنفيذية قبل المجالس الواجبة
مع التجاوز وسائل التعقيب الاستئنافية المنظمة بالقانون الموجود
بعد لحين النوازل العرفية والتي تنتظم بقانون المرافعات الجاري فيه
النظر الآن وذلك بعد لحين النوازل الجنائية
والتي حضرتنا من سلطة العدلية الأمن العجوز الخ يسهل لنا
إجراء بالآراء السوية التي نستمد من اللجنة الخاصة المؤسسة لذلك
سهل ولا يتجنب حكم بالأعمال الأبعد أن تقرر النائب لحضرتنا في
جلسة رسمية لينتفي لنا إجراء حسب لنا من حق العجوز إن
اقتضى الحال فكتب في ٢٤ شعبان ١٣٣٩ في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢١

VU POUR INFORMATION
ET MISE A EXÉCUTION
Tunis le 24 Avril 1921
Le Premier Ministre de la République Tunisienne

Mohamed Nasser

إقرار القضاء المفوض

24 أفريل 1921

(المصدر: الأرشيف الوطني)